

المصدر : الجزيرة
التاريخ : 24-08-2005
العدد : 12018
الصفحات : 10
المسلسل : 44

(الجزيرة) ترصد ردود أفعال الأوساط الاقتصادية حول المكرمة الملكية

رجال الأعمال متفائلون بطفرة اقتصادية
ويؤكدون أن لا تخوف من التضخم

□ الرياض - الجزيرة:

بشريات سارة عديدة تلقاها المجتمع السعودي منذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في المملكة، وكخبرة هي الأخبار التي أفرحت الشعب السعودي بأسره من إصلاحات في السياسات الاقتصادية التي تعتبر عصب الحياة للمواطن السعودي. استقبال المواطنون السعوديون الذين يعملون في القطاع الحكومي بكل البشور والفرح والسرور الملك الذي قضى بزيادة الرواتب بمقدار 15٪، وكثير من رحلات الأعمال والاقتصاديون يرون أن في هذه الزيادة فال خير وبركة، وأنها خطوة تبعث الأمل في ماضي الطفرة الاقتصادية التي عاشها المجتمع السعودي في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث ارتفع سعر البترول إلى رقم قياسي في ذلك الوقت ووصل إلى (50) دولاراً في مستوى تاريخي، الشيء الذي انعكس على مستوى دخل الفرد وعلى التنمية الشاملة. يقول الأستاذ عثمان سعد الغامدي مدير الموارد البشرية بشركة التأمين الأهلية: إن الطفرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية تعد من الخطط الرشيدة التي وضعها ولاة الأمر في ظل حكم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. لقد حظي الشعب السعودي بكرمه وقرار تاريخي أعقبه بموجبه سبحانه الحق العام، وأردف ذلك القرار التاريخي بمكرمة أخرى تاريخية بزيادة في الرواتب بلغت نسبتها 15٪ للعاملين في القطاع الحكومي، وكذلك زيادة مخصصات الأجر المحتاجة من الضمان الاجتماعي، وزيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية، ورفع رأسمالة بنكه التسليف إلى 6 مليارات ريال لدعم ذوي الدخل المحدود، وتخصيص 30 مليار ريال لتطوير الخدمات.

وقال الأستاذ عثمان الغامدي: إن هذه المكرمة الملكية أدخلت الفرحة والإقتسام في نفوس كل الشعب السعودي بمختلف شرائحه حتى الذين لم يكونوا ضمن من شملها الذين لم يكنوا ضمنه وتعالى أن يسبغ على خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأقر الصحة والعافية، وقال: لقد كان هذا أملاً في أبي معتب، ولم يخيب لنا ظناً.



م. عبد الحسن الجيشي

وقال الأستاذ إبراهيم السليم مدير عام مستشفى إندة: إن الزيادة في رواتب جميع فئات العاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين لم تكن مستغربة أو مفاجئة لأحد؛ لما عرف عن القيادة الكريمة من تحسس حاجيات المواطنين، والعمل على تحسين معيشتهم، وإن هذا القرار يبرز النظرة الشاقمة للقيادة الحكيمية، وذلك بالتركيز على تحسين أوضاع أصحاب الرتب من الخامسة فما دونها بصرف راتب شهر. ولا شك أن الخصومات التي أعلن عنها في المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم ووسائل المواصلات والإسكان وغيرها ستؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير من حيث زيادة عجلة النمو في الاقتصاد وظهور فرص استثمارية جديدة. وإن تخصيص مبلغ يفوق الثلاثة مليارات ريال لتحسين وتطوير مباتي الرعاية الصحية الأولية يسهم في النهوض بهذه الخدمات لمستوى عالٍ والارتقاء بمستويات الأداء؛ سعياً إلى تحقيق الأهداف المنشودة وتحقيق تطلعات ولاة الأمر.

من جهة أخرى، أوضح المهندس عبد الحسن بن عبد العزيز الجبجي المدير التنفيذي لشركة كودو للتقنية والإعاشة أن القرار الحكيم الذي أصدره خدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الصادر بزيادة فريات الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين شمل عدة جوانب لها التأثير المباشر في رفع مستوى الحياة المعيشية للمواطن ورفع عجلة الاقتصاد. وقال الجبجي: إن القرار له مساس مباشر بجياة المواطن، وإن ما تقدمه الدولة - أيها الله - لتحسين وتطوير الخدمات الأساسية يأتي ترجمة



إبراهيم السليم



عبد الرحمن الخضير

للاهتمام الكبير من الحكومة الرشيدة، وسيؤدي هذا القرار إلى رفع إنتاجية الموظف وزيادة كفاءة الأداء؛ مما ينعكس إيجاباً على أداء الأجهزة الحكومية بشكل عام. كما أن القرار سيمرر مسرراً للتنمية الطموحة، وسيؤدي إلى تمكين الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية جراء تخصيص (30) مليار ريال للخدمات الصحية والبلدية والاجتماعية وجوانب الإنشاء والتعمير. وتوقع الجبجي انعكاس الزيادة في الرواتب إيجابياً على حركة الشراء والبصع تجارياً في البلاد، واصفاً القرار بالحكيم والموثق.

وأوضح الدكتور عاصم السعيد الخبير الاقتصادي أن القرار الحكيم في زيادة الرواتب سيعكس إيجاباً، وأنه سيعزز من مستوى السوية والاستثمارات في المملكة خلال الفترة المقبلة. ولم يدع السعيد نخوفه من وجود تضخم في الاقتصاد، وإن المملكة تعيش أفضل حالاتها الاقتصادية، وأنها ستعتمد القطاعات الحيوية لتتوابع مع حركة النمو الاقتصادي. وأضاف السعيد أن ارتفاع الرواتب بزيادة (15٪) ستكون له تأثير إيجابي مباشر في



عثمان سعيد الغامدي



ع. عاصم السعيد

المواطن - غير مباشر من خلال زيادة الطلب على كافة منتجات القطاع الخاص، وسوف يساعده في دفع وتيرة النمو في اتجاه تصاعدي، وأن الزيادة ليست مؤقتاً سلبياً في ميزانية الدولة بشكل عام في ظل الظروف الاقتصادية الحالية مع استقرار سعر البترول عالمياً وتصاعده، وكذلك لن تؤثر في الدين العام في ظل توجيه الدولة نحو الوفاء بهذا الدين.

في حين قال الأستاذ عبد الرحمن بن عبد الله الخضير نائب الأمين العام للفرقة التجارية الصناعية بالمقصم: إن قرار زيادة الرواتب يعتبر مكرمة كبيرة تعكس الاهتمام المتواصل من قيادتنا الرشيدة بالمواطن السعودي، ونعم مستوى الراحة والطمأنينة، ورفع مستوى المعيشة. وقال الخضير: إن ما ستضخه الدولة من مبالغ كبيرة إلى سوق الخدمات وسوق العمل سيعمل على تحقيق المزيد من الاستثمارات الصناعية داخل المملكة وجوارحها، وإن التأثير الرئيسي سيكون منضجاً على مستوى الاستهلاك الشخصي مشيراً إلى أن المستفيد الأول بعد المستهلك الشخصي الشركات.